الصدمات الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣: أسباب وتداعيات

.

الباحث: علاء طالب رزوقي(*)
أ. د. قصي عبود فرج الجابري(**)

المستخلص

يتنــاول هذا البحث طبيعة الصدمات الاقتصادية، وأسـبابها وتداعيتهــا بعد عام ٢٠٠٣. فالاقتصاد العراقــي معرض للصدمات أكثر من غيره بســبب طبيعته الريعية، والاختــلالات الهيكلية التي يعاني منها، فأصبح من المهم البحث عن هذا الموضوع، لغرض إعادة ضبط السياسات الاقتصادية وتوجيهها بشــكل يخفف من تداعيات الصدمات الاقتصاديــة. فلقد توصل البحث الى ان الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ومنها هيمنة القطاع النفطي على النســبة الأكبر من المســاهمة في الناتج المحلي الإجمالي كانت الســبب الرئيســي لتعرضه للصدمات الاقتصادية وأوصى البحث بتنويع قاعدة الاقتصــاد العراقــي وخلــق اقتصاد يتحقق فيه التوازن ما بين القطاعات المســاهمة فــي الناتج المحلي الإجمالي لغرض معالجة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه.

الكلمات المفتاحية
(الصدمات الاقتصادية، الاختلالات الهيكلية، الاقتصاد العراقي)

المقدمة

الصدمات الاقتصادية ظاهرة جديرة بالاهتمام بسبب التداعيات الناتجة عنها، والتي تؤثر على عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية فقد عانت الدول المتقدمة والنامية من جراء ذلك، وبأشكال متفاوتة فهي أحداث غير متوقعة، ولها مصادر متعددة داخلية أو خارجية، وفي ظل عدم استجابة السياسات التي من شــانها توفير مصدات اقتصادية امنه ضد تداعياتها السلبية فسيكون لتلك الصدامات تأثيرات أكبر على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

(*) كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

يعـد العـراق إحدى الدول التـي تعرضت للصدمات الاقتصادية بسـبب طبيعـة الاقتصاد العراقي الريعي، فتقلبات أسعار النفط وتغير الطلب عليه في السوق العالمية بشكل سلبي سيعني انخفاض حجم الإيرادات الكلية لديه، وهذا يعني تقييد قدرة الاقتصاد العراقي على توجيه السياسـات الكلية، والخطط التنموية بشـكلها الأنسـب، اذ إنها تتأثر بالصدمات الاقتصادية، وتسـبب التراجع في مسـتوى تحقيق أهدافها ومدى الحماية التي توفرها للمستوى المعيشي لأفراد المجتمع ونمطهم الاستهلاكي.

مشكلة البحث

تعرض الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الى مجموعة من الصدمات الاقتصادية التي اثرت سلباً على مسـارات المتغيرات الاقتصادية. لذا تكمن مشـكلة البحث في الإجابة عن السـؤال التالي: ماهي أسباب الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي؟ وماهي هي تداعياتها؟

فرضية البحث

ان طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي تجعل منه اقتصاد معرض بشكل كبير للتأثر بالتغيرات المفاجئة التي تحدث في الاقتصاد العالمي وبالأخص فيما يخص التغيرات التي تصيب القطاع النفطي.

أهداف البحث

التعـرف على مصادر الصدمات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد العراقي وماهي التداعيات التي نتجت عنها.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في كونه يوضح طبيعة الاختلالات الهيكلية والتي تُعد المنفذ الأساسي للصدمات الاقتصاديـة وكذلـك يبين حجـم التداعيات التي تعرض لهـا الاقتصاد العراقي خـلال فترة الصدمات مما يسـاعد واضعي السياسـات الكلية في توجيه السياسـات بما يساهم في الحد من تداعيات الصدمات الاقتصادية.

منهجية البحث

تعتمـد منهجيـة البحث على اسـتخدام المنهج الوصفـي التحليلي من خلال جمـع وتحليل البيانات الخاصـة ببعض المتغيرات الاقتصادية واسـتخدام المنهج الاسـتنباطي من اجل التوصـل الى النتائج والتحقق من صحة الفرضية.

– المطلب الأول:

الصدمات الاقتصادية (تأطير نظري)

لغرض الإحاطة بموضوع الصدمات الاقتصادية فانه سـيتم بيان مفهومها أنواعها الرئيسـية وبعد ذلك سيتم التطرق الى الأسباب الداخلية والخارجية للصدمات الاقتصادية.

أولا: مفهوم وأنواع الصدمات الاقتصادية

مــازال مفهوم الصدمات الاقتصادية محل جدل بين المفكريــن الاقتصاديين من حيث الزاوية التي ينظــر منها، فبعض الاقتصاديين ركز عليها من ناحية مصدرها (داخلية أو خارجية)، والبعض الأخر وضح مفهومها من ناحية نتائجها (الإيجابية أو الســلبية)، والبعض الأخر نظر اليها من زاوية تأثيرها علــى منحنيــات الطلب الكلــي والعرض الكلي. وفيما يأتي ســيتم بيــان مفهوم الصدمــات الاقتصادية وأنواعها.

١ـ مفهوم الصدمات الاقتصادية

الصدمــة الاقتصادية (Economic Shock) بشــكل عــام تعني الهزة أو الرجــة أو الاضطراب الــذي يصيــب المتغيرات الاقتصادية). لكــن المعنى الإصطلاحي لها متعدد ويختلف بحســب وجهات نظر المتخصصين، إذ اقر البعض منهم ان الصدمة الاقتصادية ما هي إلا أحداث تطرأ على الاقتصاد بصــورة غيــر متوقعة، وتؤدي إلــى اضطرابات تصيب متغيراتــه الاقتصادية). وعرفــت أيضا بأنها الأحــداث المفاجئة التي يواجهها الأفراد، والشــركات، وتكون هنالــك صعوبة في التكييف معها، إذ ان الاعتقــاد بثبات الأســعار في المدى القصير وفقاً لكينز يعد عاملاً رئيســياً يحــول دون تكيف الاقتصاد بسرعة مع الصدمات، ومع ثبات الأسعار على المدى القصير، لا يتحقق التوازن بين الأسعار والكميات المطلوبة من الســلع والخدمات بســرعة، وبدلا من ذلك يضطر الاقتصاد إلى الاســتجابة للصدمات في الأجل القصير من خلال التغيرات في الناتج، والعمالة بدلا من التغيرات في الأسعار، ويتطلب استعمال أحد السياسات الاقتصادية الكلية لغرض امتصاص وتقليل تأثير الصدمة واستعادة التوازن). فيما أقرت منظمــة الأغذيــة والزراعة التابعــة للأمم المتحدة ان الصدمة هي حدث غيــر متوقع ناتج عن وقائع لا يمكن التكهن بها، ومن الممكن ان تضر بذلك الاقتصاد إذا كانت الصدمة سلبية أو ان تعطيه دافعا إلى الأمام إذا كانت الصدمة إيجابية، وغالبا ما تكون من خارج الاقتصاد، وتكون لها تأثيرات متعددة على المتغيرات الاقتصادية وذهب رأي أخر إلى انها التغيرات الخارجية التي تسبب التذبذب في الاقتصاد، وتؤدي إلى انتقال المنحنيات (منحنى الطلب الكلي، منحنى العرض الكلي). وتسمى صدمة طلب عندما تؤدي تلك الصدمات إلى انتقال منحنى الطلب الكلي(AD)، فيما تسمى صدمة عرض عندما تؤدي إلى انتقــال منحنــى العرض الكلي(AS). وتؤثر هذه الصدمات في أداء الاقتصاد ودفع الناتج والاســتخدام بعيداً عن منطقة التوازن، فحين تكون الصدمة إيجابية تؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي والاســتخدام وخفض المستوى العام للأسعار، وبالتالي زيادة الدخل والاستهلاك، وحين تكون الصدمة سلبية تؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي والاستخدام مما يتسبب بانخفاض مستوى الدخل، والاستهلاك، وارتفاع نسبة البطالة وارتفاع المستوى العام للأسعار.

٢ـ أنواع الصدمات الاقتصادية .

توجد عدة تقسيمات للصدمات الاقتصادية ولكن سنقتصر على التصنيف أدناه لأنه الأكثر تناسبا مع منهجية البحث من ناحية التركيز على الصدمة الاقتصادية بمفهومها العام وتأثيراتها الاقتصادية الكلية فمهما اختلفت نوعية الصدمة أو مصدرها فان لها تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية، والتي تظهر على منحنى الطلب الكلي أو منحنى العرض الكلي، وبالتالي فانه يمكن تقسيم الصدمات الاقتصادية كالآتي:

أـ صدمات الطلب الكلي

ان الطلب الكلي في النموذج الكينزي يمثل مجموع الإنفاق الاستهلاكي العائلي، والإنفاق الاستثماري، والإنفاق العام، وصافي الصادرات، وكما موضح في المعادلة أدناه:

$$AD=C+I+G+(X-M)$$

AD) الطلب الكلي ، Cالإنفاق الاستهلاكي ، I الإنفاق الاستثماري ، G الإنفاق العام، (X−M) صافي الصادرات)

فتعرف صدمات الطلب بأنها التغيرات غير المتوقعة أو الأحداث المفاجئة التي تسبب الزيادة أو الانخفاض في الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي انتقال منحنى الطلب الكلي من موقعه إلى موقع أخر بسبب التغير في أحد أو كل مكونات الطلب الكلي الناتجة الموضحة في المعادلة أعلاه عن الأحداث أو التغيرات المفاجئة في السياسة المالية أو النقدية أو لأسباب أخرى لها تأثير على مكونات الطلب الكلي.

فصدمات الطلب الكلي السلبية تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأسفل نحو اليسار كما في الجزء (A) من الشكل (١)، فتؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، ومستوى الناتج المحلي الإجمالي أما صدمات الطلب الإيجابية فتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب إلى الاعلى نحو اليمين كما في الجزء (B) من الشكل (١) فتؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار ومستوى الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (١)
صدمة الطلب السلبية والإيجابية

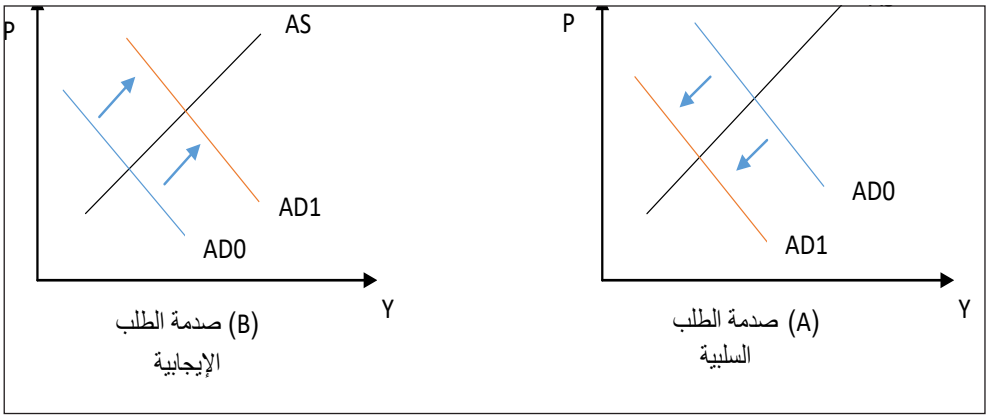

Source: Frederic S. Mishkin, The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, 12th Ed, Columbia University, USA, 2016, p 666.

ب- صدمات العرض الكلي

العرض الكلي هو مجموع الناتج الذي يرغب المنتجون إنتاجه، وبيعه عند مستويات الأسعار المختلفة خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة. تعرف صدمات العرض الكلي بأنها الأحداث أو التغيرات المفاجئة التي تسبب الزيادة أو الانخفاض فيما يرغب المنتجون في عرضه من السلع والخدمات، وبالتالي انتقال منحنى العرض الكلي من موقعه إلى موقع أخر بسبب التغير المفاجئ في مكونات العرض الكلي، ومنها دالة الإنتاج الكلية، ودالة التكاليف، والتغير في المستوى التكنولوجي، والعوامل الأخرى التي لها تأثير على منحنى العرض الكلي.

فصدمات العرض الإيجابية تؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي للأمد القصير إلى الأسفل نحو اليمين كما في الجزء (A) من الشكل (٢)، وتسبب انخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي، اما صدمات العرض السلبية فتؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي للأمد القصير إلى الأعلى نحو اليسار كما في الجزء (B) من الشكل (٢)، وتسبب زيادة المستوى العام للأسعار وانخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (٢)
صدمة الطلب السلبية والإيجابية

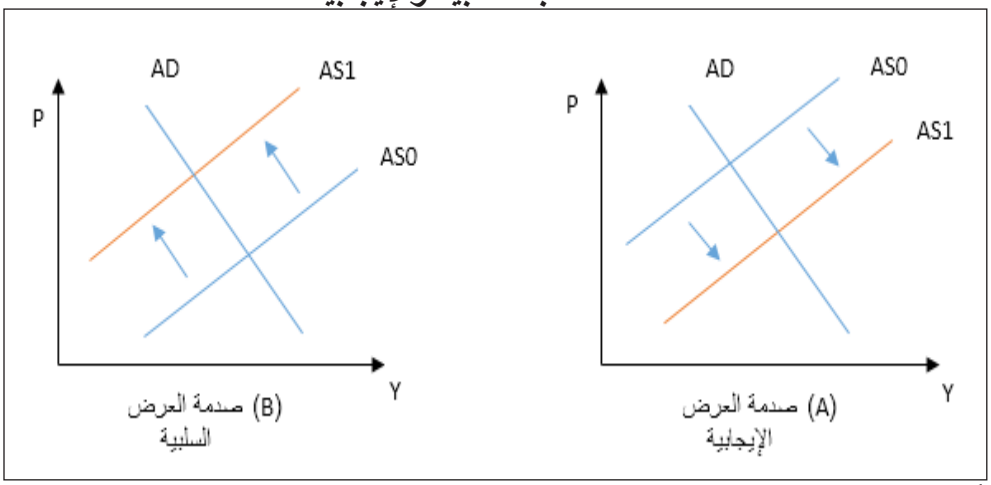

Source: Frederic S. Mishkin, The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, 12th Ed, Columbia University, USA, 2016, p 600.

ثانيا: أسباب الصدمات الاقتصادية

للصدمات الاقتصادية أسـباب متعددة تؤثر في المتغيرات الاقتصادية بشـكل عام، ولغرض بيان تلك الأسـباب فسـيتم النظر اليها من زاوية تأثيراتها على منحنيات الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف دراستها بشكلها الإجمالي، وانعكاساتها على باقي المتغيرات، وهي كالآتي:

١ ـ أسباب صدمات الطلب الكلي

لقد سبق وان ذكرنا بان صدمة الطلب تحدث بسبب التغير في العوامل المؤثرة في الطلب الكلي، اذ توجد العديد من العوامل المؤثرة على مكونات الطلب الكلي التي تسبب التغير المفاجئ فيها مما تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي، ويمكن تقسيم أسباب صدمات الطلب الكلي كالآتي:

أ ـ الأسباب الداخلية لصدمات الطلب الكلي:

ان هذه الأسباب تكون مصادرها من داخل النظام الاقتصادي متمثلة بالأحداث المفاجئة والتغيرات غيـر المتوقعة الناتجة عن السياسـة الاقتصادية المتمثلة بالسياسـة المالية والسياسـة النقدية والعوامل الاخرى، والتي تؤثر على مكونات الطلب الكلي وتسـبب اضطرابها المفاجئ، ويمكن تقسـيم صدمات الطلب الداخلية إلى:

ـ صدمة السياسة المالية

هـي الأحداث المفاجئة والتغيرات غيـر المتوقعة التي تصيب المتغيـرات الاقتصادية الناتجة عن اسـتعمال السياسـة المالية المتمثلة بالنفقات والإيرادات، فقد تكون الصدمة ناتجة عن زيادة مفاجئة فـي النفقـات العام فتسـمى صدمة الإنفـاق او تكون الصدمـة ناتجة عن نقص كبيـر ومفاجئ في

الإيـرادات فيعبـر عنها بصدمة الإيراد، وبالتالي تؤثر تلك الصدمـات على خطط وأداء الحكومة، وتتأثر القطاعات الاقتصادية نتيجة لذلك.[١]

- صدمة السياسة النقدية

هـي الأحداث المفاجئة والتغيرات غير المتوقعة التي تصيب المتغيرات الاقتصادية، وتكون ناتجة عن السياسـة النقدية المتمثلة بقـرارات وإجراءات البنك المركزي المفاجئـة، والخاصة بالعرض النقدي، وسعر الصرف، وأسعار الفائدة.[٢]

- صدمة الاستثمار

هـي الأحـداث المفاجئة والتغيرات غيـر المتوقعة التي تصيب المتغيـرات الاقتصادية، وقد تكون ناتجـة عـن تغير التوقعات بصدد حالـة النمو واتجاهها نحو الركود او توقـع بحدوث اضطرابات سياسية مثلاً او غيرها من العوامل التي تسبب زيادة المخاطر. [٣]

- صدمة الاستهلاك

هـي الأحداث المفاجئة وغيـر المتوقعة التي تصيب المتغيرات الاقتصاديـة، وقد تكون ناتجة عن التغير في التوقعات تجاه مسـتوى الأسـعار او حصول حالات الاضطرابات والحروب والكوارث او انتشار الأمراض او غيرها من العوامل التي تسبب التغير المفاجئ في مستويات الاستهلاك. [٤]

ب- الأسباب الخارجية لصدمات الطلب الكلي

ان هذه الأسباب تكون مصادرها من خارج النظام الاقتصادي، وتؤثر على مكونات الطلب الكلي، وتسبب اضطرابها المفاجئ. ويمكن تقسيم صدمات الطلب الخارجية إلى:

- صدمة الطلب على الصادرات

ان اغلـب اقتصاديـات البلدان النامية ترتبط بعلاقات قوية مع الاقتصاد الخارجي بسـبب اعتمادها علـى تصديـر المواد الأولية التي تحتاجها البلدان الصناعية أو المتقدمة، وفي حالة الانخفاض المفاجئ فـي الطلب العالمي على تلك الصادرات لتعرض البلدان المتقدمة لحالة من الركود فان ذلك سـينعكس على البلدان المصدرة، وتنتقل الصدمات اليها عن طريق ذلك بسـبب التغير المفاجئ في الطلب، وهذا يعنـي انخفاض العوائد المتأتية من هذا المصدر، وستسـبب انخفاض فـي الطلب الكلي لانخفاض أحد مكوناته وهو الصادرات.[٥]

ويعـد النفط أحد أنواع الصادرات التي تتعرض للصدمات، اذ ان التغيرات والتقلبات المفاجئة التي تصيب المتغيرات الاقتصادية بسـبب التغير المفاجئ في أسـعار النفط، نتيجة التغير المفاجئ في حجم المعروض النفطي، أو نتيجة التغير المفاجئ في الطلب على النفط، والناجمة عن التغيرات الحاصلة في مستوى النمو العالمي، وبالتالي يؤدي ذلك إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب في السوق النفطية. ان انخفاض أسـعار النفط المفاجئ يسبب صدمة طلب سـلبية بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، والتي قد تـؤدي إلـى حدوث تأثيرات اقتصادية سـلبية كبيرة في المتغيرات الاقتصادية بسـبب العلاقات الوثيقة

بينها، فالدول التي تعتمد على تصدير النفط بالدرجة الأساسية ستنخفض إيراداتها الفعلية بشكل أكبر من نفقاتها المخططة، وبالتالي سيظهر عجز مالي لديها، والعكس يحصل في حالة ارتفاع أسعار النفط.[٦]

ـ صدمة التغير في معدل الاستثمار الأجنبي

ان الاستثمار الأجنبي يمثل انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بين الدول لغرض جني الأرباح وتحقيق المنافع، ومن الواضح ان الدول النامية عاجزة عن توفير النقد الأجنبي بصورة كافية عن طريق صادراتها، وهذا له تأثير على عملية التنمية الاقتصادية، كما ان ضعف الهياكل الارتكازية ونقص الكفاءة الإدارية والفنية وضيق الأسواق المحلية يجعل الاستثمار الأجنبي مهم بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية في تلك البلدان، ففي حالة توجه الاستثمار الأجنبي نحو بلد معين فأن ذلك له تأثير إيجابي على ذلك الاقتصاد كونه سيمثل دافعاً نحو عملية التنمية الاقتصادية، ولكن عندما تحدث اضطرابات معينة في البلد المستثمر مثلاً فسينعكس ذلك على حجم تدفقات الاستثمار الواردة عليه.[٧]

-صدمة التغير في قيمة المساعدات الدولية

تمثل المساعدات الخارجية جميع التدفقات الرأسمالية والخدمات الحقيقية التي تقدمها الجهات المانحة في البلدان الغنية إلى البلدان المتلقية، وتعتمد بعض البلدان بشكل كبير على تلك المساعدات كونها تمثل مصدر لتمويل بعض المشاريع، وأنَّ تعرض البلدان المانحة إلى صدمات أو أزمات اقتصادية سوف ينعكس على حجم المساعدات المقدمة من قبلها إلى البلدان المتلقية، وبالتالي ستنتقل الصدمة عن طريق ذلك.[٨]

٢ـ أسباب صدمات العرض الكلي

ان ما يحدد شكل ومستوى منحنى العرض الكلي هو تركيبة معينة من مجموعة من الدوال التي تقف في مقدمتها الدالة الإنتاجية الكلية بالإضافة إلى دالة الأجور والأسعار ودالة العرض والطلب على العمل. ان دالة الإنتاج الكلية يمكن افتراضها بالصيغة الاتية: $Y=f(L, K, N, T)$

والتي تمثل العلاقة بين المدخلات المتوفرة (L العمل، K راس المال، T المنظم أو العنصر التكنولوجي ، N الأرض) وإجمالي الإنتاج(Y)، فمنحنى العرض الكلي وكما أشرنا سابقاً يمثل كمية السلع والخدمات التي يرغب المنتجون في إنتاجها عند مستوى سعر معين وبافتراض ثبات العوامل الأخرى، ولكن عند تغيير العوامل التي افترضت ثابتة مثل أسعار مستلزمات الإنتاج بشكل مفاجئ فان ذلك يعني انتقال منحنى العرض الكلي من موقعه إلى موقع أخر.[٩]

ولابد من الإشارة هنا ان عناصر الإنتاج (العمل وراس المال والأرض والمنظم) تخضع للتغيرات المستمرة وتتأثر بحجم ونوعية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وكفاءة الاستخدام والتقنية الإنتاجية، ولكن إذا كانت هذه التغيرات بشكل مفاجئ وغير متوقع فإنها ستسبب صدمة العرض.[١٠] ويمكن تقسيم أسباب صدمات العرض الكلي إلى الآتي:

- **الأسباب الداخلية لصدمات العرض الكلي**

ان هذه الأسباب تكون مصادرها من داخل النظام الاقتصادي متمثلة بالأحداث المفاجئة والتغيرات غير المتوقعة الناتجة عن التغير في مكونات ومحددات العرض الكلي، فعلى سبيل المثال ان تغير أحد مكونات عناصر الإنتاج بشكل مفاجئ (مثل التغير في تكاليف مستلزمات عناصر الإنتاج أو التغير في المستوى التكنولوجي أو التغير في حجم القوة العاملة أو التغير في التكوين الرأسمالي) فإنه سيؤدي إلى اضطرابات في العرض الكلي، ويسبب الانتقال المفاجئ لمنحنى العرض الكلي من موقعه إلى موقع أخر.[١١]

- **الأسباب الخارجية لصدمات العرض الكلي**

ان هذه الأسباب تكون من خارج النظام الاقتصادي، وتسبب التغير المفاجئ في العرض الكلي، وأبرز مثال على صدمة العرض الخارجية هي ما يسمى بصدمة أسعار الاستيرادات، فعندما يقوم البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة بشكل مفاجئ فهذا يعني ان تكاليف مستلزمات الإنتاج المستوردة ستكون اعلى من السابق لأن قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية قد انخفضت بالتالي سترتفع التكاليف الإنتاجية مما يدفع المنتجين إلى رفع أسعار المنتجات لغرض تغطية تكاليف ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة. كما ان الحروب والكوارث الطبيعية والتغير في أسعار النفط والمناخ وتقلبات الطقس وانتشار الأوبئة والأمراض جميعا أسباب خارجية لصدمات العرض.[٢١]

- المطلب الثاني:
مصادر وتداعيات الصدمات الاقتصادية في العراق

أولا: مصادر الصدمات الاقتصادية في العرق

يعد الاقتصاد العراقي من أكثر البلدان عرضة للصدمات الاقتصادية نتيجة للظروف السياسية والأمنية التي تعرض لها بعد عام ٢٠٠٣. وسنحاول هنا توضيح الأسباب الرئيسية التي جعلت الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية.

- الاختلالات الهيكلية

يمثل الهيكل الاقتصادي مجموعة من الخصائص والعلاقات التناسبية القائمة بين العناصر الاقتصادية لاقتصاد ما، وخلال مدة زمنية معينة والتي تميزه عن غيره. ويقصد بالاختلال الهيكلي الاضطراب الذي يصيب العلاقات التي تربط بين عناصر الهيكل الاقتصادي، والتي تسبب تغير خصائصه الأساسية بطريقة تؤدي إلى التأثير على عملية النمو والتنمية الاقتصادية، فهو اختلال في التوازن العام يؤدي إلى الخروج عن حالة الاستقرار بين مكونات الهيكل الاقتصادي، والتي ينبغي ان تعمل بها المتغيرات الاقتصادية وفق النظرية الاقتصادية.[٣١]

فعندما تكون مساهمة أنشطة او قطاعات معينة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من باقي القطاعات المساهمة الأخرى او عندما تتركز الصادرات على نوع واحد كالنفط الخام او عندما يتم تمويل الإيرادات من مصدر وحيد فهذا يؤشر على وجود حالة الاختلال الهيكلي بين تلك القطاعات، والتي من المفترض ان تعمل كل المتغيرات الاقتصادية بتوازن واستقرار فيما بينها، ولغرض إيضاح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي فسيتم تناول أبرز تلك الاختلالات والتي تتمثل بالآتي:

- اختلال الهيكل الإنتاجي

ان الاختلال في بنية وهيكل الناتج المحلي الإجمالي يتمثل في طبيعة المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ ان المعرفة بنسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من مختلف القطاعات الاقتصادية المساهمة تكشف عن حقيقة الهيكل الاقتصادي، وما هي القطاعات المؤثرة فيه والقطاعات التي تعاني من المشاكل، وتنخفض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يجعل من السهل تحديد نقاط الاختلال التي يعاني منها الاقتصاد [٤١]. يوضح الجدول (١) المساهمة النسبية لأبرز القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. ونلاحظ من ذلك ما يأتي:

- **المساهمة الأكبر للقطاع النفطي:** عند النظر إلى الجدول (١) نلاحظ ان هنالك اختلال هيكلي واضح يتمثل في ارتفاع نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالتعدين والمقالع بنسب عالية جداً وغير متوازنة مع بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى إذ بلغ متوسط نسبة مساهمتها (٥٥,٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩). كما ويلاحظ ان مساهمة قطاع التعدين والمقالع تتراوح بين حدين أدني حد بلغ (٤٩,٧ ٪) في عام (٢٠١٣) واعلى حد بلغ (٦٤,٨٪) في عام(٢٠١٦).

جدول (١)
المساهمة النسبية لأبرز القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩) بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) (٪)

الأنشطة الاقتصادية	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات والخزن	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتأمين وخدمات العقارات	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية
2003	7.1	59.6	3.0	0.5	1.2	12.0	4.4	2.5	10.3
2004	5.4	55.3	1.5	0.7	2.2	11.9	6.2	8.4	8.7
2005	7.0	50.5	1.5	0.8	4.4	11.4	6.8	8.6	9.5
2006	6.9	50.4	1.6	0.8	4.4	8.1	6.9	8.8	12.5
2007	4.9	53.2	1.6	0.9	4.4	6.6	6.3	9.7	12.8
2008	3.9	55.3	1.6	0.8	4.7	6.3	6.3	9.5	12.5
2009	3.9	54.7	2.1	1.0	4.3	5.6	6.8	9.1	13.2
2010	4.2	51.9	2.1	0.9	6.4	5.7	7.5	8.7	13.2
2011	4.5	52.3	2.0	1.0	5.8	5.4	7.7	8.6	13.3
2012	3.7	51.8	1.8	1.0	7.4	6.3	8.9	7.4	12.2
2013	4.3	49.7	1.5	1.1	8.7	7.2	8.5	7.2	12.2
2014	4.2	51.6	1.2	1.2	8.3	7.7	8.5	6.6	11.1
2015	2.5	55.6	0.9	1.2	8.5	7.7	8.3	4.9	10.8
2016	2.2	64.8	0.9	1.1	4.1	7.3	6.4	4.6	9.1
2017	1.9	63.3	0.9	0.9	4.4	7.9	7.2	5.0	9.3
2018	2.1	63.2	1.0	1.0	3.6	8.4	6.9	5.3	9.5
2019	2.9	62.8	1.0	1.1	3.3	8.3	7.1	5.2	9.3
المتوسط	4.2	55.6	1.5	0.9	5.1	7.9	7.1	7.1	11.1

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية.

- **ضعف المساهمة النسبية للقطاعات السلعية غير النفطية:** يلاحظ من الجدول (١) انخفاض مساهمة الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالزراعة والغابات والصيد في الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من توفر الظروف البيئية المناسبة من حيث وفرة الأراضي الصالحة للزراعة والمياه والأيدي العاملة، إذ بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (٤,٢٪) خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩). كما يظهر الجدول (١) ان نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين حدين فبلغ أدنى حد (١,٩٪) في عام (٢٠١٧) بينما بلغ اعلى حد (٧,١٪) في عام (٢٠٠٣).

ونلاحظ أيضا من الجدول (١) انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ متوسط مساهمته (١,٥٪) خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، اذ يظهر الجدول (١) ان نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين حدين فبلغ أدنى حد (٠,٩٪) في عام(٢٠١٦) بينما

بلـغ اعلـى حد (٣,٠٪) في عام (٢٠٠٣). بالإضافة إلى انخفاض مسـاهمة قطـاع الكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ متوسط مساهمته (٠,٩٪) خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، ويظهر الجدول (١) ان نسـبة مسـاهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين حدين فبلغ أدنى حد (٠,٥٪) في عام(٢٠٠٣)، بينما بلغ اعلى حد (١,٢٪) في عام (٢٠١٤).

كمـا ويلاحظ أيضـا من الجدول (١) انخفاض مسـاهمة قطاع البناء والتشـييد فـي الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ متوسـط مسـاهمته (٥,١٪) خـلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، ويظهـر الجدول (١) ان نسـبة مسـاهمة هذا القطاع في الناتـج المحلي الإجمالي تتـراوح بين حدين فبلغ أدنـى حد (١,٢) في عام(٢٠٠٣) بينما بلغ اعلى حد (٨,٧٪) في عام (٢٠١٣).

- **طبيعة مسـاهمة القطاعات التوزيعية**: نلاحظ من الجدول (١) أيضا انخفاض مساهمة قطاع النقـل **والمواصلات** والخزن في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ متوسـط مسـاهمته (٧,٩٪) خـلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩) ويظهر الجدول (١) ان نسـبة مسـاهمة هـذا القطاع في الناتج المحلـي الإجمالي تتراوح بيـن حدين فبلغ أدنى حد (٥,٤٪) في عام(٢٠١١)، بينما بلغ اعلى حد (١٢,٠٪) في عام (٢٠٠٣). بالإضافة إلى انخفاض نسـبة مسـاهمة قطاع تجارة الجملة والمفـرد والفنـادق في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ متوسـط مسـاهمته (٧,١٪)خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، ويظهـر الجـدول (١) ان نسـبة مسـاهمة هـذا القطاع فـي الناتج المحلي الإجمالـي تتـراوح بيـن حدين فبلغ أدنـى حد (٤,٤٪) في عـام(٢٠٠٣) بينما بلـغ اعلى حد (٨,٩٪) في عام (٢٠١٢).
- **طبيعة مسـاهمة القطاعات الخدمية:** يظهر الجدول (١) يظهر انخفاض نسبة مساهمة قطاع المـال والتأميـن وخدمـات العقارات فـي الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ متوسـط مسـاهمته (٧,١٪)خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، ويظهر الجدول (١) ان نسـبة مساهمة هذا القطاع في الناتـج المحلـي الإجمالي تتراوح بيـن حدين فبلغ أدنى حد (٢,٥٪) في عـام (٢٠٠٣)، بينما بلغ اعلى حد (٩,٧٪) في عام (٢٠٠٧). كما ونلاحظ انخفاض نسـبة مسـاهمة قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ متوسط مساهمته (١١,١٪) خـلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، ويظهر الجدول(١) ان نسـبة مسـاهمة هذا القطاع في الناتج المحلـي الإجمالي تتراوح بين حدين فبلـغ أدنى حد (٨,٧٪) في عام (٢٠٠٤) بينما بلغ اعلى حد (١٣,٢٪) في عام (٢٠١١).

ومن ذلك يتضح ان هيكل وتركيبة الاقتصاد العراقي ووفق نسـب مسـاهمة الأنشـطة الاقتصادية فـي الناتج المحلي الإجمالي تظهر اختلالاً هيكلياً واضحاً فـي الناتج المحلي الإجمالي، إذ يعتمد الناتج المحلي بشـكل أساسـي على النفط الخام مع ضعف مساهمة الأنشـطة الاقتصادية الأخرى. وهذا يعني ان الاقتصـاد العراقـي يعاني مـن عدم التوازن ما بين الأنشـطة الاقتصادية المسـاهمة الناتج المحلي الإجمالي. وان الاختلالات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي تجعل من الاقتصاد العراقي بيئة معرضة

للصدمات بسبب الاعتماد على النفط الخام كمساهم أساسي ورئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، فعندما تنخفض أسعار النفط عالميا او ينخفض مستوى الصادرات النفطية لأسباب مختلفة فان ذلك سيؤثر في مستويات الناتج المحلي الإجمالي وسيترك تأثيرات لاحقة على ميزان المدفوعات وكما سياتي لاحقا.

٢ـ اختلال هيكل ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من مجموعة من الفقرات (الحساب الجاري، التحويلات أحادية الجانب، حساب راس المال، صافي الاحتياطيات من الذهب والنقد الأجنبي والأصول، فقرة الخطأ والسهو)، وان أبرز العمليات التي تتم بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي تتم من خلال الحساب الجاري الذي يضم الميزان التجاري، وتسجل فيه عمليات التجارة المنظورة أي الصادرات والاستيرادات من السلع.[٥١]

ان الاختلال في الهيكل الإنتاجي الذي أشرنا له في الفقرة السابقة سيظهر بشكل واضح في الميزان التجاري، وبالتالي سيظهر الاختلال في ميزان المدفوعات، إذ ان ميزان المدفوعات يمثل النافذة التي يطل منها الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي، ويعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي والقدرة الإنتاجية والتنافسية للمنتجات المحلية مع المنتجات الدولية.

يظهر الجدول (٢) تطور الصادرات والاستيرادات العراقية ومساهمتها النسبية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، إذ نلاحظ اقتصار الصادرات العراقية على النفط الخام والمنتجات النفطية بمتوسط بلغ (٩٩,٦٪) من مجموع الصادرات الكلية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، مما يؤشر هيمنة تصدير النفط الخام والمنتجات النفطية على حجم الصادرات الكلية، وذلك نتيجة لضعف الهيكل الإنتاجي المحلي فظهر متوسط نسبة الصادرات غير النفطية (٠,٤٪) من مجموع الصادرات الكلية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩).

جدول (٢)

الصادرات العراقية ومساهمتها النسبية من إجمالي الصادرات خلال المدة

(٢٠٠٣-٢٠١٩) (مليون دولار)

السنة	إجمالي الصادرات	مجموع صادرات النفط الخام مع المنتجات النفطية	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات
٢٠٠٣*	–	–	–	–	–
2004	17810	17700	110	99.4	0.6
2005	23697.4	23578.9	118.5	99.5	0.5
2006	30529.4	30298.7	230.7	99.2	0.8
2007	39587	39412	175	99.6	0.4
2008	63726	63460.5	265.5	99.6	0.4
2009	39430.4	39306.8	123.6	99.7	0.3
2010	51763.6	51589.1	174.5	99.7	0.3
2011	79680.5	79459.5	221	99.7	0.3
2012	94208.6	93912.1	296.5	99.7	0.3
2013	90586.7	90370.8	215.9	99.8	0.2
2014	85369.5	85186.6	182.9	99.8	0.2
2015	51337.5	51146.4	191.1	99.6	0.4
2016	41298.3	41208	90.3	99.8	0.2
2017	57559.1	57343.3	215.8	99.6	0.4
2018	86359.9	86234.7	125.2	99.9	0.1
2019	81585.2	81100	485.2	99.4	0.6
المتوسط	58408.07	931307.4	201.3563	99.6	0.4

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد بيانات البنك المركزي العراقي، البيانات الخاصة بميزان المدفوعات العراقي لسنوات مختلفة. * بيانات غير متوفرة.

ان ذلك يعكس اختلالا كبيرا في الجهاز الإنتاجي، وعدم كفايته لحاجة الطلب المحلي، وبالتالي عدم إمكانية التصدير. ان الاقتصار على تصدير النفط الخام بشكل رئيسي يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الاقتصادية بسبب ما يتعرض له هذا القطاع من التبدل في الطلب والتغير في مستوى أسعار النفط وبالتالي سينعكس ذلك على حجم الصادرات ومقدار العائد من تلك الصادرات مما تلقي بتأثيراتها على إيرادات الموازنة العامة للدولة وكما سيتم توضيحه الأن.

٣- اختلال هيكل الموازنة العامة

تتكون الموازنة العامة بشكل أساسي من جانبين رئيسيين هما الإيرادات العامة والنفقات العامة وللموازنة العامة دورا أساسي ومهم تقوم به الحكومة من خلالهما، فهي أداة مهمة لتخطيط وتنظيم وتخصيص الموارد المالية ومن ثم الرقابة عليها، وتظهر بنيه الموازنة العامة في العراق بعد عام (٢٠٠٣) وجود اختلال واضح فيما يخص هيكل الإيرادات العامة او هيكل النفقات العامة. وسيتم بيانهما كلا على حده وكالآتي:

٤- اختلال هيكل الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات ما تخطط ان تحصل عليه الحكومة من موارد مالية. ومن خلال الجدول (٣) نلاحظ ان الموازنة العراقية تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية مع ضعف مساهمة الإيرادات الأخرى في هيكل الإيرادات العامة، ومن الجدول (٣) نلاحظ تطور هيكل الإيرادات العامة إذ بلغ متوسط الإيرادات (٧٩) ترليون دينار خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٢١) وتراوحت تلك الإيرادات بين حدين إذ بلغ اعلى حد (١١٩,٣) ترليون دينار في عام (٢٠١٣) وأدنى حد وصلت اليه (٤٢,١) في عام (٢٠٠٧).

ويظهر الجدول (٣) هيمنة مساهمة الإيرادات النفطية على مجموع الإيرادات العامة، إذ بلغ متوسط نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من مجموع الإيرادات العامة (٩٠٪)، كما يظهر الجدول (٣) ان نسبة المساهمة كانت بين حدين فبلغ اعلى حد (٩٧,٧٪) في عام (٢٠٠٧)، بينما بلغ أدنى حد وصلت اليها (٧٢,١ ٪) في عام (٢٠٢١). اما بالنسبة إلى الإيرادات الأخرى فنلاحظ انخفاض نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة إذ بلغ متوسط مساهمتها (١٠٪) من مجموع الإيرادات العامة.

جدول (٣)

هيكل الإيرادات العامة في العراق ونسب مساهمة الإيرادات النفطية والايرادات الأخرى منها خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

السنة	الإيرادات النفطية (ترليون دينار)	الإيرادات غير النفطية (ترليون دينار)	الإيرادات العامة (ترليون دينار)	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة (٪)	نسبة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة (٪)
٢٠٠٣-٢٠٠٤*	-	-	-	-	-
٢٠٠٥	٢٧,٤	٢,١	٢٩,٥	٩٢,٩	٧,١
٢٠٠٦	٤٢,٣	٣,١	٤٥,٤	٩٣,٢	٦,٨
٢٠٠٧	٤١,١	١,٠	٤٢,١	٩٧,٧	٢,٣
٢٠٠٨	٤٥,٢	٥,٦	٥٠,٨	٨٩,١	١٠,٩
٢٠٠٩	٤٧,٥	٢,٩	٥٠,٤	٩٤,٣	٥,٧
٢٠١٠	٥٩,٨	١,٩	٦١,٧	٩٦,٩	٣,١
٢٠١١	٧٦,٢	٤,٨	٨٠,٩	٩٤,١	٥,٩
٢٠١٢	٩٩,٧	٢,٧	١٠٢,٣	٩٧,٤	٢,٦
٢٠١٣	١١٦,٤	٢,٩	١١٩,٣	٩٧,٥	٢,٥
٢٠١٥	٧٨,٦	١٥,٤	٩٤,٠	٨٣,٦	١٦,٤
٢٠١٦	٦٩,٨	١١,٩	٨١,٧	٨٥,٤	١٤,٦
٢٠١٧	٦٨,٠	١١,١	٧٩,٠	٨٦,٠	١٤,٠
٢٠١٨	٧٧,٢	١٤,٥	٩١,٦	٨٤,٢	١٥,٨
٢٠١٩	٩٣,٧	١١,٨	١٠٥,٦	٨٨,٨	١١,٢
٢٠٢١	٧٣,٠	٢٨,٣	١٠١,٣	٧٢,١	٢٧,٩
المتوسط	٧٠,٦	٨,٤	٧٩,٠	٩٠,٠	١٠,٠

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على قوانين الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات (٢٠٠٥-٢٠١٩)، جريدة الوقائع العراقية، أعداد متفرقة.* بيانات غير متوفرة.

وهـذا ما يعكس طبيعــة الاختلال في الموازنــة العراقية كونها تعتمد على النفط كمصدر رئيســي لتمويــل الموازنــة، وفي نفس الوقــت تثير حالة من عدم الاســتقرار والقلق المســتقبلي لان الإيرادات النفطيــة تكون متقلبة بمرور الوقــت وتخضع للعديد من المتغيرات التي تســبب انخفاضها وتراجعها، وهـذا ما يجعل الاقتصاد العراقي مهدد بالصدمات التي تصيب جانب الإيرادات عند انخفاض أســعار النفط او تغير الطلب عليه مما يهدد القدرة على رسم السياسات الاقتصادية المستقرة.

٥- اختلال هيكل النفقات العامة

تمثل النفقات العامة في الموازنة جميع المصروفات التي ســتقوم الدولة بإنفاقها، وتشــتمل بشــكل أساسي على جانبين هما: جانب النفقات الجارية (التشغيلية)، وجانب النفقات الاستثمارية. ومن الجدول (٤) نلاحــظ تطور هيكل النفقات العامة إذ بلغ متوســط النفقات خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) (٩٣,٢) ترليــون دينار وتراوحت تلك النفقات بين حدين بلــغ (١٣٨,٤) ترليون دينار في عام (٢٠١٣) وأدنى حد بلغ (٣٦) ترليون دينار في عام (٢٠٠٥). ومن الجدول (٤) نلاحظ ارتفاع نســبة مســاهمة النفقات الجاريــة من مجموع النفقات العامة بمتوســط بلغ (٧٣٪) خلال المــدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) بالمقارنة مع نســبة مســاهمة النفقات الاستثمارية لنفس المدة والتي بلغ متوســط مساهمتها (٢٧٪)، اذ يتضح تركز الإنفاق العام في جانب النفقات الجارية والتي تعتبر نفقات استهلاكية بشكل أساسي، وضعف الإنفاق في الجانب الاستثماري، اذ تراوحت نسبة مساهمة النفقات الجارية من النفقات العامة خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) بين حدين فبلغ اعلى حد (٨١,٨٪) في عام (٢٠٠٦) بينما بلغ ادنى حد وصلت اليه (٦٠,٢٪) في عام(٢٠١٣) اما بالنسبة إلى للنفقات الاستثمارية فقد تراوح متوسط مساهمتها بين حدين فبلغ اعلى حد (٣٩,٨٪) في عام(٢٠١٣) وادنى حد (١٨,٢٪) في عام (٢٠٠٦).

جدول (٤)
هيكل النفقات العامة في الموازنة العراقية ونسبة مساهمة النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية فيها خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)

السنة	النفقات الجارية تريليون دينار	النفقات الاستثمارية تريليون دينار	النفقات العامة تريليون دينار	نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة ٪	نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة ٪
2004-2003*	-	-	-	-	-
2005	28.4	7.6	36.0	79.0	21.0
2006	41.7	9.3	51.0	81.8	18.2
2007	39.1	12.7	51.7	75.5	24.5
2008	44.2	15.7	59.9	73.8	26.2
2009	54.1	15.0	69.2	78.3	21.7
2010	61.0	23.7	84.7	72.0	28.0
2011	66.6	30.1	96.7	68.9	31.1
2012	80.0	37.2	117.1	68.3	31.7
2013	83.3	55.1	138.4	60.2	39.8
2015	78.2	41.2	119.5	65.5	34.5
2016	80.1	25.7	105.9	75.7	24.3
2017	75.2	25.5	100.7	74.7	25.3
2018	79.5	24.7	104.2	76.3	23.7
2019	100.1	33.0	133.1	75.2	24.8
2021	90.6	29.1	130.0	69.7	22.4
المتوسط	66.8	25.7	93.2	73.0	27.0

المصـــدر: من عمـــل الباحثين بالاعتماد على قوانين الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للســـنوات (٢٠٠٥-٢٠١٩)، جريدة الوقائع العراقية، أعداد متفرقة. * بيانات غير متوفرة.

ومما ســبق نلاحظ الاختلال الواضــح في هيكل الموازنة العامــة، إذ ان اغلب الإيرادات كانت من القطاع النفطي وجزء بسيط منها كان من نصيب الإيرادات الأخرى، اما بالنسبة للنفقات العامة فنلاحظ ان النسبة الأكبر من التخصيصات المالية كانت تذهب نحو النفقات التشغيلية فهي تستحوذ على النسبة الأكبر منها في مقابل انخفاض النفقات الاستثمارية. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى حجم التوظيف الكبيــر في القطاع العام والطبيعــة الريعية للاقتصاد العراقي. ان الاختلالات التي تعاني منها الموازنة العامــة تجعل الاقتصــاد معرض للصدمات بســبب اعتمادها على مصدر وحيــد للتمويل وهو مصدر متقلب من حيث الأسعار ومن حيث العرض والطلب. كما ان عدم الاهتمام بتوجيه النفقات العامة نحو النفقات الاستثمارية يضيع الفرص في تحقيق الاستدامة المالية وإمكانية التصدي للصدمات الاقتصادية.

٦- ارتفاع مؤشرات الهشاشة

تكون الدول هشــة عندما تفتقــر هياكلها للإدارة والقدرة السياســية (او أحدهما) وتكون غير قادرة على توفير الوظائف الأساســية للحد من الفقر وتحقيق الأمن وحفظ حقوق الإنســان فيها. إذ تعاني من ضعف القدرات المؤسسية وحالة من عدم الاستقرار السياسي فهي تكون عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الأساسية وعدم قدرتها على حماية مواطنيها، وتعاني المؤسسات الخدمية فيها من ضعف تقديم الخدمات بشــكل عام. (١٦)ان مؤشــر الدول الهشــة يَظهر من خلال التقرير الســنوي الذي يصدر عن صندوق الســلام (FFP) ومجلة فورين بوليسي (Foreign Policy) في الولايات المتحدة إذ صدر أول تقرير لمؤشــرات الدول الهشة عام (٢٠٠٦)، ويضم الدول ذات السيادة فقط ويتضمن (١٢) مؤشر وبمقياس من صفر إلى عشــرة لكل مؤشــر فعندما يكون المؤشــر صفر فهذا يعني انخفاض مســتوى الهشاشــة للدولة في المؤشر الفرعي، وعندما يكون المؤشر عشرة فهذا يعني زيادة مستوى الهشاشة في المؤشر الفرعي، وعند جمع نتائج المؤشرات الفرعية الـــ (١٢) نحصل على مؤشر الهشاشة ، والذي يتروح بين (٠-١٢٠) فكلما اقترب المؤشــر من المجموع (١٢٠) كلما دل ذلك على ارتفاع مؤشــر الهشاشة والعكس صحيح. (١٧) ويُظهر الشكل (٣) مؤشرات الهشاشة الخاصة بالعراق إذ احتل المرتبة الرابعة في عام (٢٠٠٦) من بين الدول الأكثر هشاشــة عالميا بمجموع نقاط (١٠٩) من أصل (١٢٠) نقطة، وبمرور الزمن نلاحظ تحســن نتائج هذا المؤشــر حتى وصل في عام(٢٠٢١) إلى المرتبة عشــرين في مؤشر الدول الهشة وبمجموع نقاط (٩٦,٢) وبالرغم من هذ التحسن فلا زال العراق ضمن الدول ذات الإنــذار العالي(١٨) اذ انه يعاني من الكثير من المشــاكل التــي تجعله ضمن تصنيف الدول ذات الهشاشــة المرتفعة وهذا ما يجعله عرضة للصدمات بمختلف أنواعها والتي تلقي بظلالها على الجانب الاقتصادي والجوانب السياسية والاجتماعية والأمنية.

شكل (٣)

مؤشر الهشاشة في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢١) (نقطة)

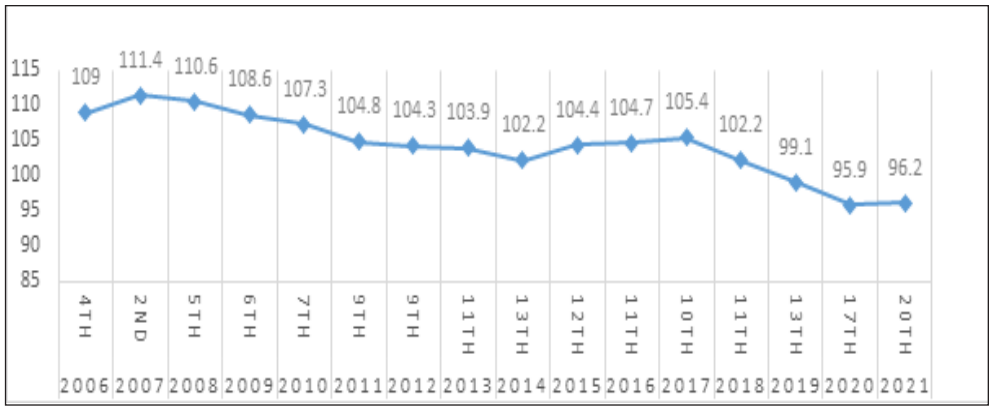

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات موقع الدول الهشة، على الرابط أدناه ..

ثانيا: تداعيات الصدمات الاقتصادية في العرق

بسـبب طبيعة الاقتصاد العراقي المعتمد على النفط كمصدر أساسـي للتمويل والاختلالات الهيكلية التي يعاني فقد كان للصدمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي تأثيرات واضحة على عدد من المتغيرات الاقتصادية والتي سيتم توضيحها من خلال الاتي:

١ـ تداعيات الصدمة المزدوجة لعام ٢٠١٤ على الاقتصاد العراقي

تأثـرت عدد مـن المتغيرات الاقتصادية نتيجة الصدمة الاقتصاديـة المزدوجة لعام ٢٠١٤ ويمكن بيان تلك التأثيرات من خلال الآتي:

أـ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي: يعد النفط المسـاهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، وبفعل الصدمة المزدوجة لعام ٢٠١٤، اذ يُظهر الشكل(٤) انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (٢٧٣,٥٩) ترليـون دينار إلـى (١٩٦,٩٢) ترليون دينار خـلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦) وبنسـبة انخفاض قدرها (٢٨٪).

شكل (٤)
الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦)
(ترليون دينار)

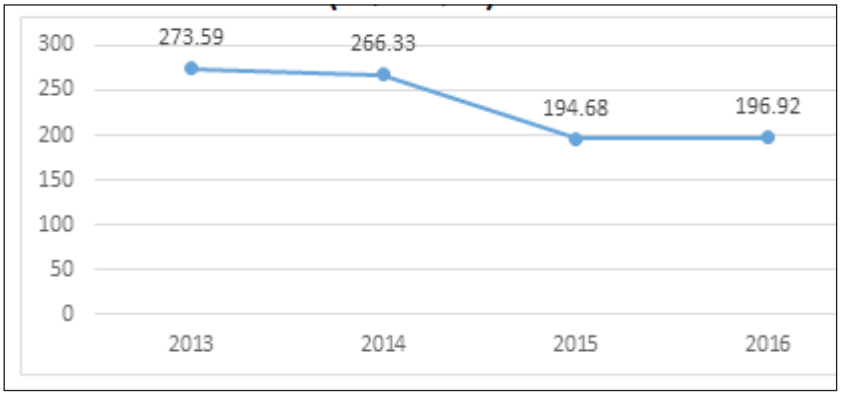

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد بيانات البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

كما ان ذلك انعكس بشـكل سـلبي على متوسـط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكما في الشـكل (٥) فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (٧,٨) مليون دينار إلى (٥,٤) مليون دينار خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦) وبنسبة انخفاض قدرها (٣٠٪).

شكل (٥)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦) (مليون دينار)

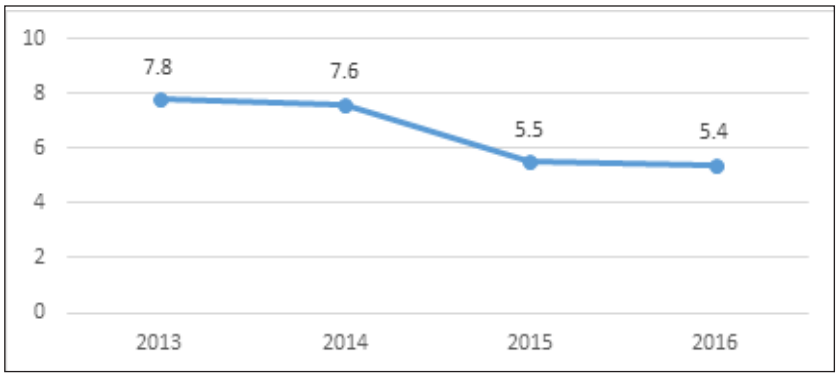

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد بيانات البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

ب- انخفاض مستوى الصادرات الكلية: شكلت الصادرات النفطية نسبة (٩٩٪) من مجموع الصادرات الكلية خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٩). ويُظهر الشكل (٦) ان الصدمة الاقتصادية الناتجة عن تغير أســعار النفط أدت إلى انخفاض مستوى الصادرات الكلية من (٩٠,٦) مليار دولار إلى (٤١,٣) مليار دولار خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦) وبنسبة انخفاض قدرها (٥٤,٤٪).

شكل(٦)

حجم الصادرات الكلية في العراق خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦) (مليار دولار)

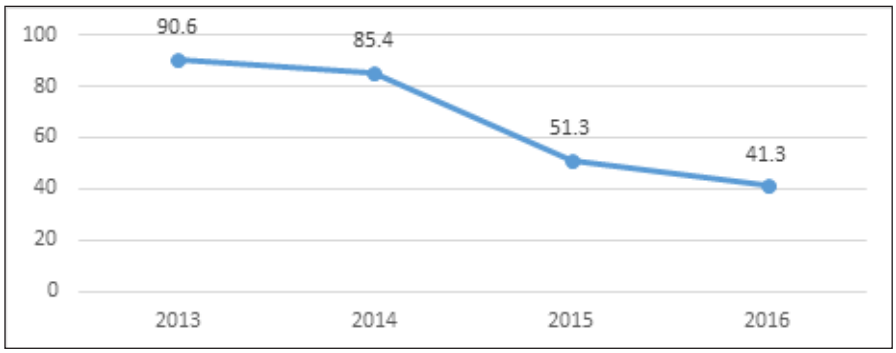

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد بيانات البنك المركزي العراقي، البيانات الخاصة بميزان المدفوعات العراقي للسنوات (٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦).

ج- الميزانية العامة للدولة:

ان الصدمة المزدوجة لعام ٢٠١٤ كان لها تأثيرات واضحة على الميزانية العامة للدولة، اذ يُظهر الشكل (٧) تأثيراتها على الميزانية العامة والتي يمكن بيانها من خلال الآتي:

* الإيرادات العامة: يُظهر الشكل (٧) ان الصدمة الاقتصادية سببت انخفاضاً في الإيرادات العامة الفعلية بشـكل كبير وواضح، فقد انخفضت الإيـرادات العامة من(١١٣,٨) ترليون دينار عام ٢٠١٣ إلـى (١٠٥,٤) ترليـون دينار عام ٢٠١٤ وإلى (٦٦,٥) عام ٢٠١٥ وإلى (٥٤,٤) ترليون دينار عام ٢٠١٦ وبنسبة انخفاض[٩١*] قدرها (٥٢,٢٪) خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦).

شكل (٧)

الإيرادات والنفقات العامة في العراق خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦) (ترليون دينار)

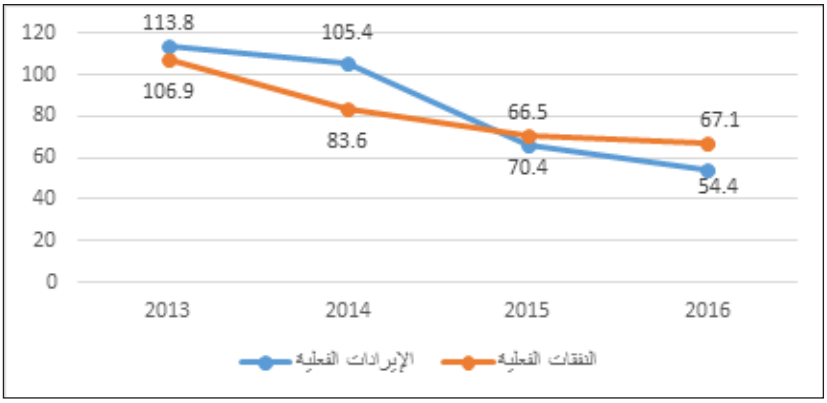

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

د- النفقات العامة:

ان انخفاض الإيرادات العامة انعكس بشـكل واضح على النفقات العامة، إذ يُظهر الشـكل (٧) ان النفقات العامة انخفضت من (١٠٦,٩) ترليون دينار إلى (٦٧,١) ترليون دينار خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦) وبنسبة انخفاض قدرها (٣٧,٢٪).

هـ- الدين العام:

يُظهـر الجـدول (٥) كيفية زيـادة الدين العام (الداخلي، الخارجي) بعـد الصدمة اذ بلغ الدين العام (٢٢,١) ترليـون دينـار في عام ٢٠١٣ وارتفع بعد ذلك بشـكل كبير حتى وصل إلى (٦١,٢) ترليون دينار عام ٢٠١٦ وبنسبة ارتفاع (١٧٦,٩٪) خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦).

جدول (٥)
الدين العام الخارجي والداخلي في العراق خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦)
(ترليون دينار)

السنة	الدين العام	الدين الخارجي	الدين الداخلي
2013	22.1	17.9	4.3
2014	27.0	17.5	9.5
2015	47.6	15.5	32.1
2016	61.2	13.8	47.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين.

٢- تداعيات صدمة كورونا ١٩ على الاقتصاد العراقي

تأثــرت عدد من المتغيــرات الاقتصادية نتيجة صدمة كورونــا ١٩، ويمكن بيان تلك التأثيرات من خلال الآتي:

١. انخفــاض الناتــج المحلــي الإجمالــي: يُظهر الشــكل (٨) ان صدمة كورونــا ١٩ قد أدت إلى انخفــاض الناتــج المحلي الإجمالي من (٢٦٨,٩) ترليون دينــار إلى (١٩٨,٨) ترليون دينار خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٠) وبنسبة انخفاض قدرها (٢٦,١٪).

شكل (٨)
الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٠) (ترليون دينار)

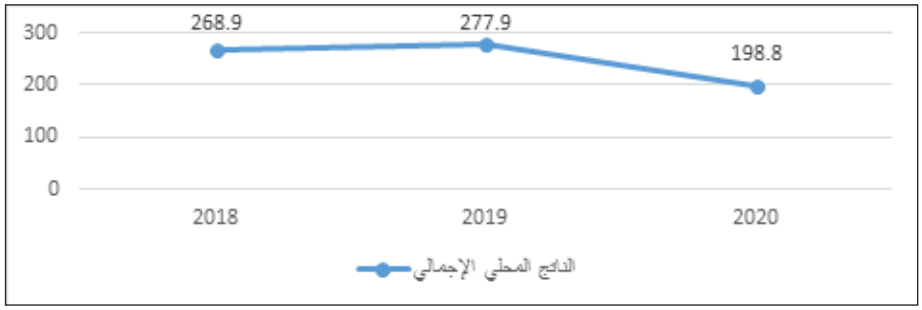

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد بيانات البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

كما ان ذلك انعكس بشــكل ســلبي على متوســط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكما في الشــكل (٩) فقد انخفض متوســط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (٧,١) مليون دينار إلى (٥) مليون دينار خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٠) وبنسبة انخفاض قدرها (٢٩,٦٪).

شكل (٩)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٠) (مليون دينار)

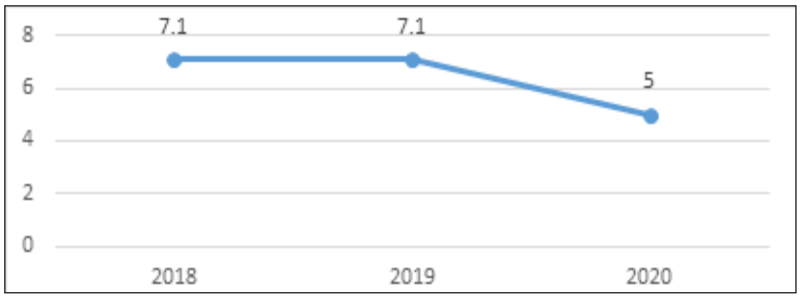

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد بيانات البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي

- **الصادرات الكلية:** شكلت الصادرات النفطية النسبة الأكبر من مجموع الصادرات الكلية، وكما أشرنا سابقاً ويُظهر الشكل (١٠) ان الصدمة الاقتصادية الناتجة عن تغير أسعار النفط أدت إلى انخفاض مستوى الصادرات الكلية من (٨٥,٤) مليار دولار إلى (٤٦,٨) مليار دولار خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٠) وبنسبة انخفاض قدرها (٤٥,٢٪).

شكل (١٠)

حجم الصادرات الكلية في العراق خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٠) (مليار دولار)

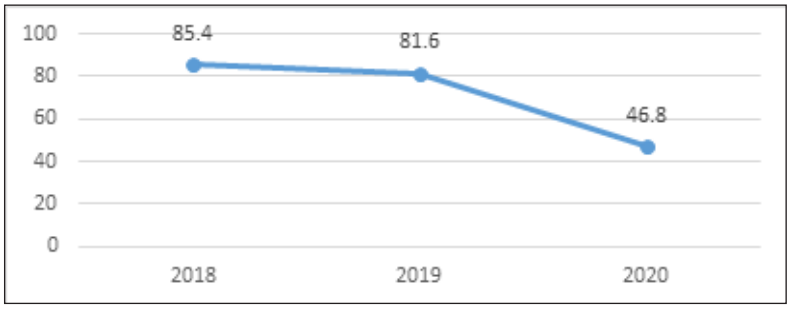

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراق، البيانات الخاصة بميزان المدفوعات العراقي للسنوات (٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠)

- **الميزانية العامة للدولة:** إن صدمة كورونا ١٩ كان لها تأثيرات واضحة على الميزانية العامة إذ يُظهر الشكل (١١) انعكاسات صدمة كورونا ١٩ على الإيرادات العامة والنفقات العامة والتي يمكن بيانها من خلال الآتي:

- الإيـرادات العامة: تُعدّ الإيرادات النفطية المسـاهم الأكبر في إجمالي الإيرادات العامة، وكما أشـرنا سابقاً، ويُظهر الشـكل (١١) ان الصدمة الاقتصادية سببت انخفاض الإيرادات العامة الفعلية بشـكل كبير وواضح فقد انخفضت الإيـرادات العامة من (١٠٦,٦) ترليون دينار إلى (٦٣,٢) ترليون دينار خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٠)، وبنسبة انخفاض قدرها (٤٠,٧٪).

- النفقـات العامة: امتدت تأثيرات الصدمة بشـكل واضح إلى النفقات العامة إذ يُظهر الشـكل (١١) ان النفقات العامة انخفضت من (١١١,٧) ترليون دينار إلى (٧٦,١) ترليون دينار خلال العامين (٢٠١٩-٢٠٢٠) بسـبب انخفاض الإيرادات العامـة والتي انخفضت نتيجة انخفاض أسعار النفط وبنسبة انخفاض قدرها(٣١,٨٪).

شكل (١١)

الإيرادات والنفقات العامة في العراق خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٠) (ترليون دينار)

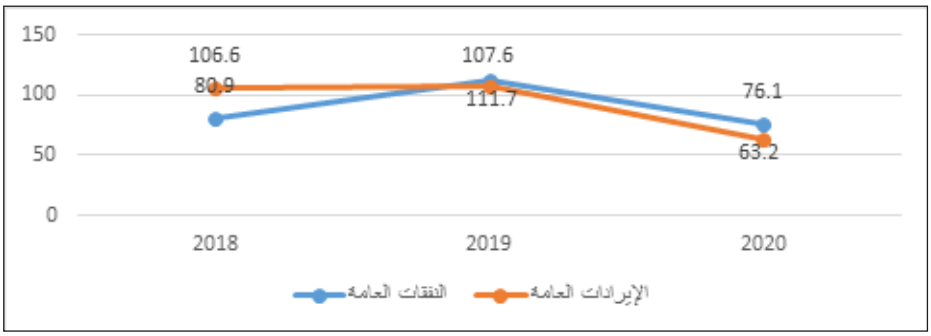

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد بيانات البنك المركزي العراقي.

الدين العام: يُظهر الجدول(٦) كيفية ارتفاع الدين العام خلال المدة (٢٠١٩-٢٠٢١/٩/٣٠) اذ بلغ الدين العام لغاية (٨٧,٣) ترليون دينار، وهنالك ارتفاع واضح في حجم الداخلي العام الداخلي اذ ارتفع من (٣٨,٣) ترليون دينار عام ٢٠١٩ إلى (٦٧,٢) ترليون دينار لغاية الشهر التاسع من عام ٢٠٢١.

جدول (٦)

الدين العام الداخلي والخارجي في العراق خلال المدة (٢٠١٩-٢٠٢١/٩/٣٠) (ترليون دينار)

السنة	عامود (١) الدين العام	عامود (٢) الدين العام الداخلي	عامود (٣) الدين العام الخارجي
2019	63.7	38.3	٢٥,٤
2020	89.7	64.3	٢٥,٤
٢٠٢١/٩/٣٠	87.3	67.2	٢٠,١

المصدر: عامود (٢) البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، عامود (٣) ابتسام عبد اللطيف، مقدار الدين العام وتقدير نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام ٢٠٢٠ في ظل ظروف تداعيات أزمة كورونا والحاجة الى لتمويل العجز المالي، دائرة البحوث مجلس النواب، العراق، تموز ٢٠٢٠. ص١.

ويعود سبب ذلك الى تداعيات صدمة كورونا وانخفاض مستوى الإيرادات العامة مما زاد حاجة الحكومة الى الاقتراض بهدف تغطية العجز الحاصل نتيجة ذلك. أما بالنسبة إلى الدين العام الخارجي فبلغ (٢٥,٤) ترليون دينار عام ٢٠١٩، وقد قامت الحكومة بتسديد جزء منه خلال عام ٢٠٢١ حتى انخفض الى (٢٠,١) ترليون دينار بعد تحقيقها وفورات مالية نتيجة تحسن مستوى أسعار النفط وقرار البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. تحققت صحة الفرضية المتضمنة ان طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي تجعل منه اقتصاد معرض بشكل كبير للتأثر بالتغيرات المفاجئة التي تحدث في الاقتصاد العالمي وبالأخص التغيرات التي تصيب القطاع النفطي.

٢. تعد الاختلالات الهيكلية في الهيكل الإنتاجي المصدر الرئيسي للاختلال في ميزان المدفوعات ومن ثم الاختلال في هيكل الموازنة، وبالتالي تتأثر باقي المتغيرات الاقتصادية بشكل سلبي نتيجة لذلك.

٣. ان ارتفاع مؤشرات الهشاشة في العراق تمثل العقبة الرئيسية التي تقف في طريق المؤسسات الحكومية للوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين وتجعل منه بيئة غير مستقرة، ويصبح الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية.

التوصيات

١. ان معالجة أوضاع الهشاشــة داخل الاقتصاد العراقي يعد شــرطا أساســياً وضرورياً لمعالجة أي اختلال هيكلي فيه وان ذلك يتم عن طريق تنفيذ الشرط الضروري والكافي لهذه المعالجة والمتضمن تنويع قاعدة الاقتصاد العراقي وخلق اقتصاد يتحقق فيه التوازن ما بين القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

٢. لا بــد أن يكون للنخب السياســية إيمان بالتغيير الاقتصــادي وأن يعملوا من أجله وذلك لتدعيم أسس الاقتصاد والحد من التأثيرات السلبية للصدمات على الاقتصاد العراقي .

٣. محاربة الفســاد المالي والإداري هو السبيل الصحيح لتحسين كفاءة الاستثمار وبما يؤدي الى تصحيح الاختلالات في هيكل الناتج.

٤. ضــرورة الحوكمة الجادة لأنشــطة الإنفاق الاســتثماري الحكومي وبما يعــزز إنتاجية النفقة الاستثمارية الحكومية.

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية

١. ابتســام عبد اللطيف، مقدار الدين العام وتقدير نســبته الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعــام ٢٠٢٠ في ظل ظروف تداعيات أزمة كورونا والحاجة الى لتمويل العجز المالي، دائرة البحوث مجلس النواب، العراق، تموز ٢٠٢٠.

٢. إبراهيــم شــريف وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاســات الأزمة الماليــة العالمية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٣٧.

٣. جيمــس جوارتيني، ريجارد اســتروب، الاقتصاد الكلي الاختيار بيــن العام والخاص: ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، اخرون، الطبعة العربية، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٩، ص ٢٣٦

٤. حالوب كاظم معله، الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة، ط١، دار امل الجديدة، سورية-دمشق،٢٠١٧، ص١٦٥.

٥. رواء زكي الطويل، الامن الدولي واســتراتيجيات التغيير والإصلاح، ط١، دار اســامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٢٥١.

٦. صنــدوق النقد الدولي، أفاق الاقتصــاد العالمي: تركات وغيوم وعدم تيقــن، الطبعة العربية، واشنطن، ٢٠١٤، ص١٥.

٧. ضــرار العتيبي، اخرون، الأســاس في علم الاقتصاد، ط١، دار اليــازوري العلمية، ٢٠١٥، ص ٧٥.

٨. قصـي عبـود فرج الجابري، بناء نموذج قياسـي لتحليـل أثار صدمة العـرض في الاقتصاد العراقي المحاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٥، ص٥.

٩. مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسـة ترجمـة: محمد إبراهيم منصور، الطبعة الإنكليزية، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢، ٢٩٣.

١٠. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي: حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام ٢٠١٩، روما، الملحق السابع، ٢٠١٩، ص١٨٦.

١١. موسى علاية، المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية، والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، مجلة سياسات عربية، العدد الرابع عشر، ٢٠١٥، ص ٧٦.

١٢. هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشـق، ٢٠٠٨، ص ٢٢٦.

١٣. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر،

الكتب باللغة الانكليزية

1. Andrew Mountford & Harald Uhlig, What are The Effects of Fiscal Policy Shocks?, Journal of Applied Econometrics, Working Paper, 2008, p 963.

2. Andrew. Abel and Ben. Bernanke, Macroeconomics, 5th Ed, Pearson, India, 2005, p71.

3. Arthur Sullivan, Steven, Sheffrin, Stephen J.Perez, Economics Principles Applications and tools, 9th Ed, Pearson Education, London, 2017, p 224.

4. Bodi Zvi, Rame Alese, and Marcus, Tanj, Essentials of Investment, 9th Ed, McGrawHill, USA, 2013, P 378.

5. Erick Lahura, Measuring the Effects of Monetary Policy using Market Expectations, Banco Central Reserve Bank of Peru,2012.p2

6. Krisie. Engemann and Others, Do Oil Shocks Drive Business Cycles? Some U.S and International Evidence, Working Paper, Research Di-

sion, Federal Reserve Bank of St-Louis, March 2010, p 498.

7. McConnell, Campbell R. Stanley L. Brue, and Sean Masaki Flynn, Economics: Principles, Problems, and Policies, New York, McGraw-Hill Education, 2015, p 293.

8. Mishkin, The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, 12th Ed, Columbia University, USA, 2016.

9. Paul Krugman, Robin Wells, Macroeconomics, 2nd Ed, Worth Publishers, USA, 2006, P 256.

10. Robert C. Guell, Issues in Economics Today, 8th Ed, McGraw-Hill, New York, 2018, p121.

11. Y A Ei-ezabi, A S Hornby, English-Arabic Readers Dictionary, Oxford University, 1980, p635.

12. مواقع الأنترنيت

13. شيماء رشيد، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2012)، 2020، ص 14. (بحث منشور على الموقع ادناه)

14. https://www.researchgate.net/publication/339298957_waq_alakhtlalat_alhyklyt_fy_alaqtsad_alraqy

15. الموقع الرسمي لمؤشر الدول الهشة (FRAGILE STATES INDEX على الرابط ادناه

16. https://fragilestatesindex.org

17. JAMES CHEN, Economic Growth Rate, 2020. (مقالــة منشــورة علــى الموقع الإلكتروني أدناه)

18. https://www.investopedia.com/terms/e/economicgrowthrate.asp

(Endnotes)

١ Andrew Mountford & Harald Uhlig, What are The Effects of Fiscal Policy Shocks?, Journal of Applied Econometrics, Working Paper, 2008, p 963.

2 Erick Lahura, Measuring the Effects of Monetary Policy using Market Expectations, Banco Central Reserve Bank of Peru,2012.p2

3 صنـــدوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي: تركـــات وغيوم وعدم تيقن، الطبعة العربية واشنطن، 2014، ص15.

4 ضرار العتيبي، اخرون، الأســـاس في علم الاقتصاد، ط1، دار اليازوري العلمية، 2015، ص 75.

العراقـــي المحاصـــر ، أطروحة دكتوراه غير منشـــورة مقدمة إلى كليـــة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، بغداد، 1995، ص 5.

10 مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياســـة ترجمة: محمد إبراهيم منصور ، الطبعة الإنكليزية، دار المريخ للنشر ، الرياض المملكة العربية السعودية، 2012، 293.

11 () Paul Krugman, Robin Wells, Macroeconomics, 2nd Ed, Worth Publishers, USA, 2006, P 256.

12 ()Andrew. Abel and Ben. Bernanke, Macroeconomics, 5th Ed, Pearson, India, 2005, p71.

13 () فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياســـي مدخل للدراســـات الاقتصاديـــة، دار الحداثة للطباعة والنشر ، بيروت، ط1، 1981، ص174.

14 () شـــيماء رشـــيد، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2012)، 2020 https://www.researchgate.net/publication/339298957_waq_alakhtlalat_alhyklyt_fy_alaqtsad_alraqy (بحث منشور على الموقع ادناه) ص 14.

15 () هجيـــر عدنان زكي، الاقتصـــاد الدولي: النظرية والتطبيق، الطبعـــة الأولى، دار الفكر ، دمشق، 2008، ص 226.

16 ((الموقع الرســـمي لمؤشر الدول الهشـــة (FRAGILE STATES INDEX على الرابط)